الدبلوماسية الرقمية وتوظيفاتها عند الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

Digital Diplomacy and Its Uses by U.S. President Donald Trump.

ميلود حمزاوي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، Hamzaoui.miloud@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/25 **تاريخ القبول:** 2019/11/11 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

يعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أكثر الرؤساء فهما لقوة وسائل التواصل الاجتماعي، ومدى قدرتها على جذب الانتباه او تحويل الانتباه من قضايا الى قضايا أخرى يرى انها أكثر أهمية، ليس فقط ضمن دبلوماسيته الرقمية بل أيضا الى أوساط الدبلوماسية التقليدية وضمن شبكات الإعلام المختلفة، حيث أصبحت تغريداته على شبكة تويتر تجذب الانتباه والتحليل والدراسة أكثر من قضايا دولية كثيرة. فقد حاول من خلالها ليس تغيير البيئة السياسية فقط بل تغيير مفاهيم اجتماعية ونفسية تستحق الدراسة والنظر اليها بتأني. فيمكن لتغريده من تغريداته ان تحدث التأثير أكثر مما تحدثه دبلوماسية قمة او دورة لإحدى المنظمات الدبلوماسية الدولية.

الكلمات المفتاحية: *الدبلوماسية الرقمية؛ ترامب؛ توازن التهديد؛ دبلوماسية وسائل التواصل الاجتماعي*

Abstract:

President Donald Trump is one of the most understanding presidents of the power of social media, and its ability to draw attention from issues to other issues that he sees as more important, not only within his digital diplomacy but also in the traditional diplomatic community and within the media. His Tweets have become more interesting, analytical and study-focused than many international issues. Through it, he tried not only to change the political environment, but also to change social and psychological concepts that deserve to be studied and carefully considered. His tweets can have more impact than a summit diplomacy or a session of an international diplomatic organization.

Keywords: *Digital diplomacy; Trump-threat balance; Twiplomacy.*

*المؤلف المرسل: ميلود حمزاوي، Hamzaoui.miloud@gmail.com

مقدمة:

مع الطفرة التكنولوجية والمعلوماتية أصبحت الأدوات التقليدية للسياسة العامة غير كافية للتصدي للظواهر الموجودة في العصر الرقمي. ويبدو أن هناك "ضلعا مفقودا" تسعى عمليات السياسة التقليدية إلى تكميله مع تحول العالم إلى عالم رقمي. ذلك أن الانتشار غير المسبوق لوسائل الاعلام الاجتماعية الناجمة عن هذه الطفرة قد قدمت منصات افتراضية للاتصال والتي تسمح لتكريس ونشر السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نحو اوسع.

وقد برزت وسائط الإعلام الاجتماعية كمتغير أساسي للعبة من حيث أنها تربط بين الحكومات والمواطنين وأفكارهم عبر أكثر الانقسامات الجغرافية تعقيدا. وتوفر الأدوات التكنولوجية الجديدة فرصة لجمع معلومات محينه وفي الوقت الحقيقي، ولأنه وفي اغلب الأحيان تقوم السياسات الحكومية على معلومات عتيقة أوجد عتيقة وكأننا بها تجيب عن أسئلة اليوم بإجابات الأمس. لذلك توفر هذه الرقمية المعلومات وبيانات الأحداث حين حدوثها والتي ستكون أدوات آنية للتصدي للظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادي.

وعلى اعتبار ان السرعة تعد إحدى أهم السمات الأساسية لبيئة الاتصال الإلكتروني، هذه السمة المحورية أكسبتها فرادة تفتقر إليها أشكال الاتصال التقليدية، والحديث هنا لا ينحصر ضمن إطار اتصالي محدد بل يشمل أشكال ومستويات الاتصال المختلفة بعد أن تهاوت المحددات (الجغرافية والاجتماعي والثقافية...) وذابت الهويات في بوتقة العالمية، هذا من جهة.

هذه المتغيرات أعطت مجالا أوسع لظهور مفاهيم ومرتكزات جديدة للأدوار السياسية عموما ولاستعمالات الدبلوماسية خصوصا، حيث ظهرت أشكال جديدة للدبلوماسية لمحاولة ملاءمة الدبلوماسية التقليدية بهذه الطفرات. ولعل أبرز تلك المفاهيم مفهوم "الدبلوماسية الرقمية"، التي أخذت حيزا كبيرا من الدراسة والتطبيق في الحقول الاكاديمية أو عند صانعي القرار. في محاولة منهم للسيطرة أو توجيه الرأي العام المحلي أو العالمي نحو ما يخدم الأجندات السياسية والاستراتيجية، أو حتى ضمن الأوساط الشعبية على اعتبار ان المواطنين أصبحوا منخرطين في العملية السياسية بما توفره هذه الوسائل الرقمية من فرص لنشر المحتوى الخاص بهم أو الانخراط في الأحداث والنقاشات السياسية في الوقت الحقيقي لهذه الأحداث. فشبكة الانترنت توفر لك كما هائلا من المعلومات وبسرعة انتشار آنية، أو كما يقول أحد الكتاب: "الحصول على المعلومات من الانترنت، أشبه حصولك على كأس ماء من شلالات نياغرا"، فكل هذه الكمية من المعلومات وسرعة انتشارها يساهم أيضًا في زيادة درجة "التضليل" و "التلاعب" عبر تلك السياسات، لذلك يمكن لصانع القرار الاستفادة من هذا الانتشار خصوصا ضمن المجتمعات المعادية قصد تأليب الرأي العام الداخلي أو خلق الفوضى.

ومن خلال هذه المقالة سنحاول القاء الضوء على مدى الاستفادة الولايات المتحدة ممثلة في رئيسها دونالد ترامب من الفضاءات الرقمية لنشر السياسات الخارجية ضمن دبلوماسية الرقمية المستهدفة، للمجتمعات المعادية، بهدف نشر التهديدات وزراعة الخوف الذي يكفل ريادتها وسيطرتها؟

1. دمج الدبلوماسية الرقمية بهياكل الدبلوماسية الرسمية:

ترتبط أهمية طريقة دمج الدبلوماسية الرقمية بهياكل الدبلوماسية الرسمية (وزارة الخارجية) ارتباطاً وثيقاً بهياكل وكيفيات تنظيم هذه الوزارة. خصوصا في جوانب التمويل وتقوية قواها التنظيمية. لذلك

هناك أربعة عوامل تنظيمية ستحدد مدى دمج الرقمنة في النظام الدبلوماسي التقليدي وبالتالي المساهمة في الأداء العام:

أ. **الهياكل الداخلية الداعمة.** يبدو أن التجربة تثبت أهمية إنشاء وحدات لدعم الرقمنة داخل وزارة الخارجية، كما هو الحال في وزارة الخارجية الأمريكية و"وحدة التحول الرقمي" التابعة لوزارة الخارجية البريطانية التي أنشئت في عام 2013.(Hocking & Melissen, 2015, p. 49) تتمثل إحدى مهامها في نشر "الرسالة" خارج هذه الوحدات الخارجية. وأيضاً دعم نشر التكنولوجيات والاستراتيجيات الرقمية من خلال المشاركة في المبادرات الدولية الخاصة بالرقمنة عموما والدبلوماسيات الرقمية خصوصا.

ب. **وجود متخصصين رقميين فعالين**. ويشير التاريخ القصير نسبيا للرقمنة إلى أهمية الدعم الذي تحظى بها الدبلوماسية التقليدية من قبل الدبلوماسية الرقمية وعلى عدة مستويات. مثلا في الولايات المتحدة، عينت هيلاري كلينتون أثناء شغلها وزارة الخارجية، كل من "أليك روس وجاريد كوهين" بهدف تعزيز ونشر العقيدة الرقمية في وزارة الخارجية. ثم بعدها أصبح الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ورئيس الوزراء الهندي وغيرهم من السياسيين نشطاء رقميين، كما أن هناك مساعي حثيثة لخلق نشطاء رقميين من داخل وزارات الخارجية كالسفراء وممثلي الهيئات الدبلوماسية.

ج. **الأدوار والمهارات**. تتطلب ممارسة الدبلوماسية الرقمية تنمية المهارات اللازمة لاستخدامها بفعالية. ذلك ان محاولة تعميم الرقمنة داخل النظام الدبلوماسي لوزارة الخارجية هو أحد التحديات الرئيسية تماماً كما هو الحال بالنسبة لخلق الحكومة الرقمية. ولكن يجب أن ينظر إلى ذلك في السياق العام لما هي عليه الدبلوماسية وكيفية وسرعة تكيف أدوار الدبلوماسيين مع البيئة المتغيرة المعتمدة أساسا على التواصل الرقمي. ويشمل ذلك وضع رؤى استراتيجية لجداول الأعمال العالمية وفهم الصراعات المتزايدة على القواعد. كما يشمل قدرة أفراد الدبلوماسية على إنشاء وإدارة الشبكات التي يضطلعون بأدوار فيها ليكونوا كأصحاب مشاريع دبلوماسيين. بغية خلق تفاعلات جديدة أو السعي إلى حل المشاكل المشتركة والمشاركة في خلق حلول للتحديات السياسية المعقدة.

د. **القواعد وإدارة المخاطر**. كل ابتكار تكنولوجي يجلب معه المخاطر. كما أنه قد أصبح استخدام الدبلوماسيين لوسائل التواصل الاجتماعي يحظى بتغطية كبيرة، لذلك هناك دائما دعوات لتوخي الحذر عند استخدامها. لما لها من تأثير بالغ على الدبلوماسية والحكومة والمجتمع. خصوصا على أنماط الاتصالات المتعلق بالقنوات الدبلوماسية، لما تحويه من تحد خاص الذي قد يخلق أشكال من التوتر حين تقع ممارسة الدبلوماسية الرقمية بين قواعد السرية التي تعتبر عنصرا وظيفيا في بيئة العلاقات الدولية والمطالب المتعلقة بالشفافية وخلق بيئة المشاركة في العمليات السياسية. أو فيما يتعلق بامتداد مشاكل تطوير الدبلوماسية العامة وقواعد عدم المشاركة في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

2. الدبلوماسية الرقمية:

على اعتبار الإنترنت هي الجهاز العصبي للنظام العالمي خصوصا التطور الهائل فيها وتمددها لتشمل العالم أجمع. فقد ظهرت جهود حثيثة لتطوير الدبلوماسيين رقميين، الهدف من هذه الجهود هو محاولة السيطرة وتقسيم فاعليات الشبكة وإخضاع هذه الشبكات وفاعليتها للمحاصصة قصد تحقيق ما سمي مبدأ "الجهات الفاعلة المتعددة". هذا المبدأ يخضع لثلاث مستويات (السيادة والممارسة والحكم).

أ. السيادة:

في الواقع، تخضع فاعلية الدبلوماسية الرقمية الى مناطق يتم تحديدها من طرف الجهات الفاعلة الحكومية وتهيئها الجهات الفاعلة غير الحكومية تسعى لتحقيق المآرب الرسمية. ويرجع تدخل العناصر أو الفواعل غير الحكومية (غير الرسمية) في تهيئة مناطق النفوذ الرقمي الى ما سبق وأشرنا اليه من ضرورة مشاركتها في العملية السياسية، أو المساعدة في جمع وتحليل التدفقات الهائلة ضمن الشبكات الرقمية، او حتى إبعاد المسؤولية الدولية عن الفواعل الرسمية في بعض الأحداث والقضايا.

تاريخيا، تعتمد الدبلوماسية على ترسيم واضح لدائرة السيادة داخليا: "الدبلوماسية ممارسة جماعية ولكنها ممكنة فقط لأولئك الذين يجسدون أو يمثلون السيادة"(Pinkerton & Benwell, 2014, p. 14). في العصر الحديث، كانت الدبلوماسية والسيادة متشابكتان بشكل وثيق. لأن الدبلوماسية ستظل امتيازاً لدول ذات سيادة والتي تملك إقليمًا ويحكمها قانون عام وتحميها قوة مسلحة. أما في المجال الرقمي، هناك اختلاف كبير حول موضوع السيادة لأنه يجب زيادة العمل ومضاعفة قدرات التحكم في البنى التحتية الحيوية الموجودة على أراضيها. وعلى نفس المنوال في السيادة بمفهومها التقليدي، بالإضافة للسعي الى محاولة ملء الفراغات في الفضاء الإلكتروني العابر للحدود الوطنية بالتسويق الخارجي للسياسات الوطنية او بمعنى آخر، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تستغل لتكريس "الهيمنة".(Ganascia, 2018, p. 11)

ذلك أن السيادة الرقمية هي فوق كل شيء بيئة استراتيجية مثلها مثل أي بيئة أخرى، وتستغل بنفس طريقة استغلال البيئات الاستراتيجية العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية. كما أنها بُعد خاص يتداخل مع جميع الأنشطة البشرية. وتعتبر في كثير من الدول بيئة أساسية وبُعدا هيكليا في للنظام العالمي، لذلك تعتبر مسألة استراتيجية رئيسية. لكن طريقة تنظيم هذا الفضاء وتفاعلاته في كل مكان تتطلب رؤية منهجية. والتي من خلالها يمكننا أن نستمد صفات السيادة (نواري، 2011)، سواء كانت للقوى العظمى او لغيرها من الفواعل الرسمية في النظام الدولي، وفي الواقع، في مواجهة تنوع وتعقيد وديناميات تطور الفضاء الرقمي، من الضروري الاعتراف بالتكنولوجيات الأساسية لصون الاستقلال الرقمي. ولذلك من الضروري اختيار القدرات الرئيسية التي يتعين الحفاظ عليها، وذلك بـ: "إعادة صياغة مفهوم السيادة لمواجهة هذه التحديات التي تنتجها فواعل دولية غير الدول" (مخلوف، 2015، ص. 241). او حتى وإن عنى ذلك أحيانا التخلي عن بعض المجالات التكنولوجية التي هي مجالات عرضية أو يتعذر الوصول إليها.

لذلك يتوقف مستقبل الأمن الرقمي في المقام الأول على رؤية متكاملة لهذا الفضاء: فهو مسألة تمييز بين مجموع سلاسل قيمية متماسكة، التي تعتبر لا غنى عنها للحفاظ على السيادة. باختصار هي مجموع المبادئ التي تطبق ويُسعى اليها في مجال الحفاظ على الأمن الرقمي ومن ورائه السيادة الرقمية، هي نفسها مجموع المبادئ التي تطبق في حالات الحرب وحفظ السيادة بمفهومها التقليدي.

ولعل أبرز مظاهر التعدي على السيادة الرقمية هو حادثة ويكيليكس الشهيرة في نهاية عام 2010 والتي تشرح ببساطة مدى التداخلات ضمن الفضاء الرقمي وتؤكد أنه "مساحة مشتركة" بنفس الطريقة التي تمثلها المساحات الأرضية المشتركة (المياه الدولية مثلا).

ب. الممارسة:

يمكننا ملاحظة ممارسة الدبلوماسية الرقمية على مستويات عديدة. وتتمثل خاصيتها الرئيسية في ربط بين الجهات الفاعلة أي الجمع بين الخطابين المحلي والعالمي. كما يمكن اعتبارها في معناها الضيق على أنها صورة للدبلوماسية العامة، أي هي "وسيلة للاتصال المباشر بالمجتمع المدني من خلال استخدام الشبكات الاجتماعية لتنفيذ استراتيجيات التأثير والنفوذ"(بودردابن، 2016، ص. 122).

إن الأهمية التي أعطتها إدارة الولايات المتحدة للدبلوماسية الرقمية لها جذورها في مفهوم القوة الذكية، التي كانت تهدف في الأصل إلى استعادة السلطة الأخلاقية، التي خسرتها الولايات المتحدة خلال سنوات حكم بوش الابن. وإلى أن تنفذ هذه القوة الذكية، فقد استندت إلى مبدأ الاتصال الذي يعتمد على أساسه مركزية الفاعل وعلى قدرتها على خلق شبكات الاتصال، والتي تعتمد في نجاحها على تعزيز القوة المدنية وتوسيعها لإيجاد "بنية عالمية جديدة للتعاون"، وذلك بوضع نفسها "كمركز إعلامي وإيديولوجي" (عبد الأمير عبدالحسن، 2015، ص. 184) واستخدام الدبلوماسية الرقمية لخدمة "إمبراطورية إعلامية عالمية" قادرة ليس فقط على تضليل الرأي العالمي ولكن قبل كل شيء سيكون هذا التضليل جزء من الأهداف الكلية التي يُسعى إليها. وتزعم الدبلوماسية الرقمية الأميركية أنها تصاحب جهود "الديمقراطية وحقوق الإنسان" في جميع أنحاء العالم، وعلى هذا النحو، تجعل من حرية الإنترنت أولوية، فقد قدمت هيلاري كلينتون "وزيرة الخارجية في حكومة أوباما (جانفي 2009 فيفري 2013)" برنامجاً لحرية الأنترنت على اعتبارها شكلا من حرية التعبير كضرورة لتجاوز الإطار الدبلوماسي التقليدي بين الدول من أجل إقامة علاقة أكثر مباشرة بين دولة وأخرى أو بين المجتمعات عامة بواسطة شبكات الاتصال وإيجاد الأرضيات المشتركة لتعاون أفراد دولة ما مع دولة أخرى أو مع أفرادها. ففي خطابها في جانفي 2010، والذي دعت فيه إلى إلغاء الحدود الرقمية وضرورة مواجهة المخاطر المرتبطة بظهور حدود لمراقبة مشاركة المحتويات الرقمية والتدفق العبر-شبكي للمعلومات، وينبغي ألا تمنع الحكومات ذلك باسم حرية الاتصال.

ومن نواح أخرى يمكن اعتبار الإنترنت هي نتاج متناقض للثقافة السياسية الأميركية وتعبيرا عن تقاليدها الإمبراطورية. والتي يمكن لدبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية من تحديد وتمييز القوى الاستبدادية –وفق المفهوم الأمريكي-ويذكرنا هذا بالوضع خلال الحرب الباردة ولكنها حرب باردة في المجال الرقمي. وذلك بالدفاع عن المصالح الاقتصادية والتجارية للشركات العبر قومية والتي تتخذ من الولايات المتحدة مركزا لها، هذه المؤسسات والشركات هي من تساهم وتحافظ على التفوق والهيمنة العالمية للرقمية في أبعادها الاستراتيجية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية، وبدون شك هي اليوم أحد العوامل الرئيسية للقوة الأمريكية.

من جهة أخرى زاد اعتماد المسئولين والشخصيات الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، أو دبلوماسية شبكات التواصل الاجتماعي، فقد كشفت دراسة سنوية والتي حملت عنوان "تويبلوماسي Twiplomacy"، أعدتها شركة "بورسون كون آند وولف "Burson Cohn & Wolfe" المتخصصة بالإعلام والعلاقات العامة(Lüfkens, 2018)، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يحظى بأكبر عدد متابعين على "تويتر" بين قادة العالم، وأظهرت أنه مع حوالي 52 مليون متابع لحسابه الشخصي أصبح ترامب القائد العالمي الأكثر متابعة على "تويتر" في 2018 حين تجاوز البابا فرنسيس الذي أصبح الثاني عالميا مع أكثر من 47.5 مليون متابع، وأضافت أن رئيس الوزراء الهندي يحتل المرتبة الثالثة والرابعة مع 42.5 مليون متابع لحسابه الشخصي، و26 مليون متابع لحسابه الرسمي. و في المرتبة الخامسة يأتي الحساب الرسمي لترامب مع 23 مليون متابع، وفي المرتبة السابعة

يأتي حساب الرئيس التركي أردوغان حوالي 13 مليون متابع. والشكل التالي يوضح أكثر القادة متابعة على شبكة تويتر.

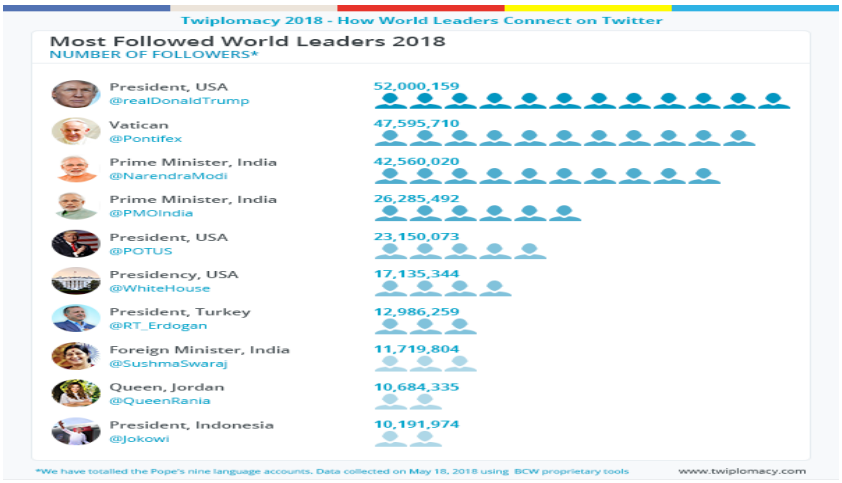

المصدر: (Lüfkens، 2018)

هذه الأرقام توضح ولو جانب ما من تغير الدبلوماسية، فلو لاحظنا حسابي الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الهندي سنجد أنهما دمجا الشبكات الاجتماعية للجمع بين المناصب الرسمية والآراء الشخصية. والذي توضحه نفس الدراسة ففي المرتبة الأولى جاء ترامب بأكثر 264.4 مليون تفاعل ويليه رئيس الوزراء الهندي مع 52 مليون تفاعل. وفي الشكل التالي أكثر حسابات القادة متابعة على شبكة تويتر

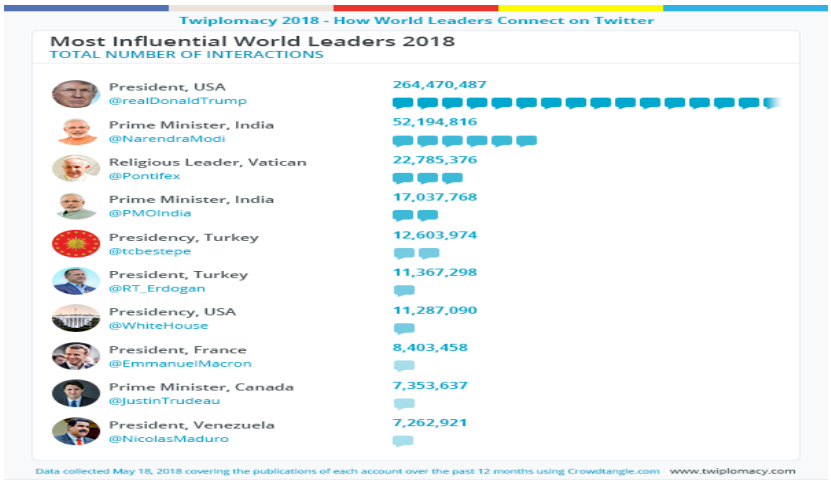

التواصل الاجتماعي بين القادة، كما هناك مبادرات متعددة في مجال الدبلوماسية الرقمية، مثل رسم الخرائط أو قياس تأثير القنوات الرقمية: ، كما أطلقت وكالة فرانس برس AFP مبادرة "الدبلوماسية الإلكترونية

e-diplomacy"، وهي مبادرة تسعى إلى قياس التأثيرات الآنية التي تنتجه تغريدات القادة على شبكة تويتر ,AFP) (2012، فهذه الأداة التي أصدرتها وكالة الانباء الفرنسية تقوم بترتيبات وخلق خرائط لتغريدات رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين والمفكرين والناشطين. ويعرض التطبيق الهاشتاج الأكثر استخداما، ويقيس قوة تأثيراتها على الأفراد. وبعد ان كان هذا التطبيق مفتوحا للجمهور أصبح حاليا يسوق للاستخدام المهني أو الإعلامي.

ت. من الحكم

يجب أن تنظم الدبلوماسية الرقمية العلاقات بين ثلاثة أنواع من الجهات الفاعلة:

- ✓ الأفراد الذين تعتبر الشبكات الرقمية عامة هي عملهم الرئيس.
- ✓ التنظيمات والمؤسسات والشركات التي تعمل من خلال شبكات رقمية عالية التأطير
- ✓ التنظيمات والمؤسسات والشركات التي تعمل خارج الشبكات، ذات النظم الكلاسيكية.

لأنه أصبح من الضروري الآن التمييز بين حوكمة الإنترنت والحوكمة عن طريق الإنترنت. الأولى هي نتيجة لتكنولوجيا الإنترنت المبتكرة والقابلة للتطوير بشكل كبير، والتي تم تحقيقها من خلال مساهمة جهات فاعلة ومؤسسات متنوعة والتي من الممكن ألا يعرفها عامة الناس. حيث أن حوكمة الإنترنت تعتمد على مبدأ "الحوكمة متعددة الفواعل": أي أن مجتمع الأنترنت هو من يقوم بتطوير معايير الإنترنت، ومن امثلة ذلك فريق هندسة الإنترنت IETF (Internet Engineering Task Force). والمتخصص في تحديث البروتوكولات الخاصة بشبكة الأنترنت، وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة lcann (Internet Corporation for Assigned Names and Numbers) والتي هي جمعية غير ربحية بكاليفورنيا، مسؤولة عن أسماء النطاقات ولكن دون أي سيطرة على المحتويات المنشورة. (كيرف، 2014)

أما الحوكمة عن طريق الإنترنت فتتعلق بإدارة الاستخدامات والمحتويات و الوظائف عن طريق شبكة الويب، والتي تعمل على تمديد مبدأ حوكمة أصحاب المصلحة المتعددين على النحو الذي أوصت به القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في تونس في 2005. والتي قررت إنشاء منتدى الحوكمة عن طريق الإنترنت (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2005، ص. 82)، والذي يجمع أكثر من 1500 مشارك من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمشغلين والمنظمات الدولية على قدم المساواة كل عام. لكن الاشكال القائم هو تمسك بعض الدول بوضع حوكمة وضوابط خاصة بها في مجال حرية الانترنت بحجة مكافحة بعض المحتويات مثل (الإرهاب، والبورنوغرافيا). كما أن هناك مبادرات أخرى تعارض توصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات رغبة منها في كسر الهيمنة الغربية من خلال تحدي نفوذها الإعلامي، وقد عدة مبادرات في هذا المجال من الدول. ففي سبتمبر 2011، قدمت الصين وروسيا، مع أوزبكستان وطاجيكستان، اقتراحًا، للجمعية العامة للأمم المتحدة، تهدف الى وضع "مدونة سلوك حكومية دولية" تهدف لتحديد سلوك الدولة على الويب.

في الوقت نفسه، دعت الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا إلى إنشاء لجنة للأمم المتحدة لسياسة الإنترنت. إن هذه المبادرات، التي تشك في الجهات الفاعلة من غير الدول، تعكس رغبة واضحة في إعادة

المناقشات إلى إطار تقليدي بين الولايات، ولا سيما من خلال محاولة إعطاء الاتحاد الدولي للاتصالات الذي أنشأ عام 1865 لدعم وتطوير التلغراف فقط بعدا ومكانة مركزية.

وفي الواقع، يعتمد مستقبل إدارة الإنترنت أو إدارة الإنترنت بشكل رئيسي على المواقف الدبلوماسية للصين وممارسات مستخدمي الإنترنت الصينيين. مما يفتح الباب أمام مسألة الاستقرار الداخلي للنظام الصيني. لأنه لم تعد اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة على شبكة الإنترنت، على اعتبار الصين لديها أكبر عدد من المستخدمين. وباستخدام نظام من الرقابة المتطورة والابتكارات التقنية، تحاول بكين تقسيم شبكة الانترنت الى الصينية وغير الصينية. كما تسعى دول أخرى، مثل روسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية، إلى التحكم في المحتوى باستخدام أساليب مختلفة.

ومن شأن تدخل هذه الدول أن تتعارض مع المبدأ الأساسي المتمثل في حرية التنقل على شبكة الإنترنت. هذا التجزؤ في المواقف يهدد الآن مباشرة روح الشبكة. لأن قوانين الأنترنت مثل قوانين الفيزياء يجب أن تسود: "فما يوجد في مكان ما ينبغي أن يكون قادرا على التطبيق في جميع الأماكن". وبعبارة أخرى، ينبغي أن يعمل تطبيق الويب بنفس الطريقة في الصين أو شيلي. وتكمن إحدى القضايا الرئيسية في مستقبل ICANN، التي تهددها المحاولات الروسية والصينية "لسيادة" الويب. إن استيلاء الحكام على السلطة هو على حساب المبادئ المتعددة الجوانب التي صاحبت التطور الاستثنائي للإنترنت على مدى السنوات العشرين الماضية، مما يدل على قدرتها على التكيف السياسي وفعاليتها التقنية.

هناك ملاحظات يجب التنبيه لهما. الأولى تتعلق بالمعارضة الهيكلية بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية. ويتزامن ظهور شبكة الإنترنت مع تصور الغرب لتراجعه النسبي وأسئلته حول الأشكال المستقبلية للديمقراطية التمثيلية (ساشا رومانسكي، وآخرون، 2015، ص. 26). ويتمثل التحدي الذي يواجه الأوروبيين في تحقيق تقارب دبلوماسي رقمي لاحتلال حيز سياسي واقتصادي بين الدول من جهة والصين من جهة أخرى. برنامج واسع النطاق. وتتعلق النقطة الثانية بالعلاقات بين مستخدمي الإنترنت، ومشغلي المواقع الاحتكاريين، والدول صاحبة السلطة. ومن المرجح أن يضيق القطاع بين المشغلين والدول من خلال الأثر المشترك للمصالح الوطنية. ومن ثم ستدمج الدبلوماسية الرقمية في الدبلوماسية الاقتصادية. ويرى البعض أنها حاجة مطلقة في أوقات الأزمة الاقتصادية هذه. ويرى آخرون أن ذلك خطر على الحريات الفردية في أوقات الأزمات السياسية هذه.

3. دبلوماسية التهديد كمرتكز للتوازن:

شهد العالم المعاصر تطورات كبيرة سواءا في المجال الرقمي كما سبق وأشرنا، او في العلاقات الدولية بين الكيانات التقليدية أو في علاقة هذه الكيانات بأفراد وفئات من كيانات أخرى، لكن الثابت الوحيد في كل هذه التحولات والعلاقات هو سمة الصراع، والتي هي باقية وتتمدد، ففي ظل استغلاله التطور الآليات والمفاهيم، باعتمادها للقوة كمتغير أساسي، التي رافقت سمة الصراع في تطورها فحدث الانتقال من القوة الصلبة الى القوة الناعمة لتصل الى القوة الذكية التي تستغل الفضاء الرقمي حقل للصراع.

ليحدث الانتقال من توازن الرعب (النووي وسباقات التسلح) في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، الى توازن التهديد التي حملته معها هذه التطورات، ويعرف توازن التهديد بأنه: "سلوك

الوحدات الدولية تجاه التهديدات الفعلية او المحتملة من طرف دولي آخر بغض النظر عما يملكه ذلك الطرف من قوة أصغر او أكبر من الطرف المُهدد" (العامري، 2017، ص. 289)،

وفي هذا المفهوم يقول صن تزو " من الأفضل مهاجمة تفكير العدو، بدلا من البدء بشن الهجوم على مدنه المحصّنة"، وهو المفهوم الذي لم يغفل عنه صانع القرار الأمريكي. حيث أنه من الصعوبة بمكان الحفاظ على الفاعلية والنفوذ في قيادة النظام العالمي لعقود قادمة عبر القوة العسكرية فقط، بل لابد من استغلال الامكانيات التي تستند على مجموعة من مقومات "**القدرة الشاملة**" التي ترتبط بمحصلة التفاعل الايجابي بين كمية الإمكانات الموضوعية ونوعيتها ومدى الاستعداد الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية لتحمل تكاليف استغلال هذه الإمكانيات، ولأجل ذلك أخذت الإدارة الأمريكية تركز على ما توفره القوة الذكية من مقوماتها سبيلا لتحقيق الأهداف العليا للدولة، لاسيما أن قوة الدولة تتمثل في قدرتها على التأثير في الأهداف المطلوبة، وفاعلية تلك القدرة على بلوغ الأهداف المطلوبة بما يجعل مقومات القوة ذات دور فيتطور مقومات القدرة الأمريكية الشاملة، لاسيما إذا أدركنا إن ما تحصل عليه الولايات المتحدة الأمريكية من تعاظم للقدرات هي ليست وليدة اللحظة وإنما تمثل مؤشرات للدور العالمي الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم إذا أتجهنا الى اتجاه أكثر دقة وتحدثنا عن مؤسسة الرئاسة وخصوصا سياسة الرئيس الحالي دونالد ترامب فقد جاء إلى الرئاسة الأمريكية وهو يحمل توجهاً معروفاً باسم "أمريكا أولاً". هذا التوجه ويمكن اعتباره عودة للأصل وتصحيح لسياسة الرئيس الأسبق باراك اوباما الذي نهج في السنوات الأخيرة من فترة رئاسته مجموعة من التنازلات، وسعى للمصالحة والانفتاح على الكل، بما فيهم الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة أطراف لـ "محور الشر". ولقد خلفت خطابات وقرارات ترامب صدمة لدى المدافعين على السياسة الخارجية المبنية على دبلوماسية القوة الناعمة والتعاون الدولي. فمنذ بداية فترة رئاسته، دخل ترامب في صراعات مع الجميع سواء معارضيه أو أعضاء إدارته بالبيت الأبيض.وتصف الأوساط السياسية والإعلامية ترامب بأنه شخصية "غير تقليدية" ومختلف على رؤساء الولايات المتحدة السابقين. وترجع أسباب هذا الوصف وهذا الاختلاف بالأساس إلى نظرته للأشياء التي يعبر عنها بطريقة يغلب عليها طابع العفوية والغرابة في خطاباته. وكأي رئيس دولة في العالم كان رؤساء الولايات المتحدة يختارون كلماتهم بدقة شديدة وذلك من أجل أن يحافظوا على مصداقية القوة الكبرى حتى في طريقة وأسلوب الخطاب. خصوصا إذا أخذ في عين الاعتبار أن الكثيرين يرون أن الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب التي ظهرت مع مفهوم الفوضى الخلاقة فشلت، وما زالت تلقي بتبعاتها على سياسات ومكانة الولايات المتحدة الخارجية، فكان لابد من انتهاج طرق أكثر عصرية في تبرير السياسات الخارجية، وأن تكون هذه الطرق عالمية وتستهدف العامة وبلغتهم قصد كسب التأييد والرضى العالمي أو المحلي.

4. أهداف دبلوماسية ترامب الرقمية:

منذ بداية حملته الرئاسية وهو يهاجم الجميع عبر شبكات التواصل خصوصا على شبكة **تويتر** والتي اصبح يستغلها كمنبر لتوضيح السياسة الخارجية، أو لتعليقه على الأحداث الدولية، لسرعة وصولها و ضمان تأثيراتها الآنية، ومنذ توليه الحكم في الولايات المتحدة في جانفي 2017 حظي حسابه على تويتر باهتمام اعلامي و دبلوماسي كبير، هذا الاهتمام الذي كان في أغلبه "مواقف منتقدة و رافضة في الآن ذاته"، و على سبيل المثال فقد ردت الصين على تعليقاته السلبية بمقال بعنوان "الإدمان على دبلوماسية تويتر addiction to Twitter

diplomacy" والذي نشرته وكالة الأنباء الصينية، حيث أكدت أن التغريد ليس وسيلة مناسبة لإجراء الدبلوماسية(Huang, 2017). وان ممارسات ترامب تدخل الدبلوماسية حقبة لا يمكن التنبؤ بها وتحمل في طياتها مخاطر لا يمكن التحكم بها. فالكثير من "الدبلوماسيين المهنيين – أي ممارسي السياسة الخارجية-يعتبرون أن التغريد غير المقيد هو مفهوم مرعب" (Peter Apps, 2016)،

كما يمكننا أن نستمر في سرد التهديدات التي وجهها ترامب. فقد هدد الناس مثل مدير مكتب التحقيقات الفدرالي السابق جيم سكومي. وهدد مجموعات منقادة ووسائل الإعلام بشكل عام (هدد بإلغاء تراخيص البث)، هدد بالإغلاق الحكومي إذا لم تستجب الحكومة الفدرالية لمشروع بناء الجدار الحدودي مع المكسيك، هدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (عند رفضهم وضع السفارة الأمريكية في القدس)، هدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بوضع التعريفات الجمركية على صادراتهم للولايات المتحدة)، الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (مع التهديد بمغادرة حلف شمال الأطلسي)، هدد سوريا وإيران بتوجيه ضربات عسكرية. والقائمة تطول. (Zachary, 2018)

ومن الصعب القول بأن ترامب يمارس مهامه كرئيس للولايات المتحدة عكس أي رئيس قبله فأغلب من كان قبله كان يمارس سياسة التحفظ في تصريحاته، فهو لا يراعي واجب التحفظ أو مراعاة التقاليد الدبلوماسية. لكن إذا نظرنا الى خلفيته التي انطلق منها، أو طبيعة شخصيته فهو يحاول أن يغير طريقة الرئاسة من جهة ومن جهة أخرى فهو يبحث عن الظهور والتعريف بنفسه وهو ما صرح به قبلا في كتابه أمريكا العرجاء كيف نجعل أمريكا عظيمة من جديد: "أنا استخدم وسائل الإعلام بالطريقة التي تستخدمني هي بها – للحصول على الاهتمام-. بمجرد أن أحصل على هذا الاهتمام، هناك يصبح الأمر متروكا لي لاستخدامه لمصلحتي. تعلمت منذ وقت طويل أنه إذا كنت لا تخشى أن تكون صريحا ومباشرا، وإذا كنت تفعل أشياء مختلفة قليلا، يمكنك أن تكون على يقين من أن وسائل الإعلام سوف تكتب عنك وأنها ستتوسل لك أن تأتي في برامجها. مثلا إذا قمت بإجراء تصريحات فاضحة وإعطاء الضربات للغير، فإنهم سيحبونك. لذلك في بعض الأحيان أدلي بتعليقات مثيرة او بها فضائح ومنحهم ما يريد متابعيهم وذلك للتعبير عن فكرتي" (Trump, 2016, pp. 10-11).

فهو باختصار يضع الدبلوماسية الأمريكية في وضع متقلب، فهو يتعامل مع العلاقات الدولية وفقاً لنموذج: "تهديدات العدوانية ثم إتباعها بدبلوماسية ودية". هكذا تعامل مع المكسيك في أزمة تدفق اللاجئين عبر حدودها الشمالية إلى الولايات المتحدة. وتراجعت الإدارة بعد التوصل إلى اتفاق مؤقت. ومع ذلك، فإن استراتيجية ترامب للسياسة الخارجية هي ما يمكن تسميته "ملء الفضاء العام بالأكاذيب لتشكيل الرأي"، ولو كانت ببث تهديدات عارية من الصحة، فهو يفهم أن الطريقة الثابتة لجعل الناس يقبلون الأكاذيب هي تكرارها وتكرارها حتى تصبح مسلمات. أو يسميه محللو السياسة الخارجية "بتأثير التعرض" أي أن تكرار التعرض للأفكار يجعلنا نؤمن بها ونصدقها بغض النظر عن صدقها او كذبها. وحتى على المستوى الداخلي فهو يستخدم نفس الأسلوب ويضبط خطابه السياسية وفق هذا الأسلوب.

ولأجل ذلك ظهرت عدة البحوث التي بحثت أسلوب ترامب على شبكات التواصل الاجتماعي. وتشير الأبحاث الحالية، التي تدرس في المقام الأول اتصالاته عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات التمهيدية والانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، إلى أن اتصال ترامب عبر وسائل التواصل الاجتماعي يتعارض بشكل ثابت مع الاتفاقيات والأعراف الدبلوماسية، فهناك احتمالان:

أولاً: إن أسلوبه في دبلوماسية وسائل الإعلام الاجتماعية قد يعطل الممارسات الدبلوماسية التقليدية وقد يتسبب في نزاعات في العلاقات الدولية (كما حدث مع الصين او أصطلح عليه ازمة شركة هواوي، ومع المكسيك بخصوص الجدار العازل).

ثانيا: قد يؤدي ذلك إلى بناء اتفاقيات جديدة في الدبلوماسية (الرقمية). وفي إطار التكيف وفق ما هو موجود قد يحدث في المستقبل قطيعة مع الأنماط والسلوكيات المقبولة والمعمول بها والتي قد تؤدي الى معاملات دبلوماسية جديدة مختلفة اختلافاً جوهرياً.(Šimunjak & Caliandro, 2019, p. 7)

فاعتبرت تغريدات ترامب زرع للفوضى الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم، كما أنه يتشاجر مع قادة العالم ويدافع بأسلوب لا يمكن التنبؤ به، وهو الذي أثار قلق الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وقد رد في أحد تغريداته على تلك المخاوف بأنه يصلح ما أفسده سلفه من رؤساء أمريكا بقوله:"العالم في ورطة، ولكن نحن في طريقنا لتقويم ذلك، حسنا؟ هذا ما أقوم به، أنا أصلح الأمور".

لكن الثابت في استراتيجية دونالد ترامب المستخدمة في التعامل مع الناس والبلدان الأخرى، كرئيس، هي استراتيجية بسيطة جداً: تهديدهم. وقد سبق وأشرنا لبعض تهديداته (فقد هدد بالحرب، والغلق الحكومي، والتعريفات الجمركية، وغلق الحدود، وكل شيء بين هذا وذاك). باختصار فهو دائما ما يضع الناس في حالة تأهب.

ومن جهة أخرى ان التغير في السياسة الخارجية او طريقة التعامل مع الاحداث في البيئة الدولية لا يقتصر على مؤسسة الرئاسة ومن ورائها دونالد ترامب وحده، فهو جزء من النسق الكامل للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي هي آخذة في التغير نحو أساليب أكثر راديكالية، ويكفي ان نعلم أنه في استراتيجية الأمن القومي لسنة 2018، جاء مفهوم جديد سمي بـ "السلام من خلال القوة". حيث تم تقليص ميزانيات وزارة الخارجية بـ 17.3 مليار دولار في بند ميزانية وزارة الخارجية (بما في ذلك انخفاض قدره 700 مليون دولار في المعونة المقدمة إلى غواتيمالا والسلفادور وهندوراس)، وزيادة قدرها 54 مليار دولار في الإنفاق على وزارة الدفاع. ويعني هذا الإنفاق أن الولايات المتحدة تواصل الاتجاه إلى الإفراط في الاستثمار المفرط في الأدوات العسكرية والتقليل بشكل كبير من الاستثمار في الأدوات الدبلوماسية، وهو ما قال عنه روبرت غيتس أثناء وجوده -وزير الدفاع السابق في إدارتي جورج دبليو بوش وباراك أوباما-: " إن عدد من الموسيقيين في الفرق العسكرية أكبر من عدد الدبلوماسيين، وأن السلك الدبلوماسي الأمريكي بأكمله أقل من عدد موظفي مجموعة حاملة طائرات واحد"(Roberta, 2019) .

الخاتمة:

إن الرقمنة لا تغير الوظائف الأساسية للدبلوماسية، ولكن نسيج الدبلوماسية يمر بتغييرات كبيرة. لذلك ولا بد من النظر إلى أثر التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق هذه الاتجاهات التطورية الأوسع نطاقاً، وكجزء أساسي من المشهد المتغير الذي يعاد فيه تشكيل الأدوات الدبلوماسية لتلبية متطلبات العمليات المتغيرة. تطرح هذه البيئة المعاد تشكيلها قضايا هامة بالنسبة لآلية الدبلوماسية على جميع المستويات -من الوكالات المتعددة الأطراف إلى الأشكال المألوفة للدبلوماسية الوطنية. وينضم النقاش إلى حوار طويل الأمد بشأن أهمية الدبلوماسية الرقمية في بيئة سياسية حيث يكون طابع "الاغتراب" طاغيا على القنوات

التقليدية للسياسة الخارجية. كما أن فائدة وشكل ووظائف شبكة المناصب الدبلوماسية في عالم مترابط موضع شك أيضا. ومن الواضح أن الرقمنة تعقد هذه الحجة: فإما أن ينظر إليها على أنها قوة افتراضية للمتشككين من "للدبلوماسيين المحافظين"، أو كمورد هام في إعادة تأكيد أهمية العمل الدبلوماسي.

كان هناك اعتقاد بأنه بمجرد تولي دونالد ترامب منصب الرئيس، فستتغير طريقة ممارسته للدبلوماسية كأن يفكر أولا ويتكلم لاحقا، لكن شيئا من ذلك لم يحدث، ولعل ذلك راجع لطغيان فكرة انه رجل أعمال أكثر من أنه رجل سياسي، يسوس أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، فحتى قبل وصوله للرئاسة كان دائما ما يعامل الناس بازدراء، هذه المعاملة حتى وان كانت تؤدي دورها في أحيان كثيرة إلا أنها بالتأكيد طريق محفوف بالمخاطر خصوصا مع الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة.

ففي السابق كانت أي كلمة تصدر عن رئيس الدولة تحملا وزنا وأهمية تتطلب التحليل والتفسير والوقوف عندها، حتى ولو كانت بطريقة لا يفهمها الا الساسة، لكن الدبلوماسية التي يمارسها ترامب على تويتر وشبكات التواصل الاجتماعي تطرح عديد التساؤلات، وأولها هل هو يقصد ذبك حقا؟ خصوصا إذا علمنا أنه في كثير من الأحيان يتراجع عن تهديداته كما فعل حين هدد كوريا الشمالية برد قاسي، ثم التقى بالزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ بالمنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين، ثم هدد ببناء الجدار مع المكسيك ان لم تساهم في التقليل من تدفق المهاجرين من أمريكا الوسطى، ثم تراجع عن ذلك وصرح انه تم الاتفاق بين الطرفين دون خروج تفاصيل الاتفاق للعلن. كما ان تصريحاته تطرح إشكاليات أكثر أهمية من قبيل، هل يمكن أن تكون هناك فائدة من التواصل دون وسيط، ليس مع البيئة المحلية ولكن مع العالم؟

في الأخير يمكن للدبلوماسية العالمية أن تستفيد من الحديث الأكثر مباشرة الذي توفره البيئة الرقمية، سواءا لإشراك الجميع في صنع السياسة العامة والتفاعل المباشر بين الحاكم والمحكوم، لكن لا نستطيع أن نأمن تبعات ذلك خصوصا ضمن المجتمعات المحافظة أو التي تتمتع بمستويات وعي سياسية أقل من الذي نجدها في المجتمعات الغربية.

قائمة المراجع:

1. الاتحاد الدولي للاتصالات. (2005) .الوثائق الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات .تونس :القمة العالمية لمجتمع المعلومات. Retrieved from :http://bit.ly/2kz09yU
2. بودردابن ,م .(2016) .الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة الأمريكية :دراسة في دور الوكالة الأمريكية للتنمية .Usaid المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.130-119 ,(2)5 ,
3. ساشا رومانسكي، وآخرون .(2015) .حرية استخدام برمجيات الأنترنت و الأنشطة المحظورة كاليفورنيا :مؤسسة راند.
4. العامري ,ح (.(2017) .العلاقات الدولية مابين توازن القوى وتوازن التهديد)إطار نظري .(مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.298-285 ,(53)
5. عبد الأمير عبدالحسن .(2015) .القوة الذكية في عقيدة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في السياسة الخارجية .قضايا سياسية، جامعة النهرين.218-183 ,(42)
6. كيرف ,ف .ج .(2014) .لجنة الإستراتيجية:دور ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الانترنت .كاليفورنيا :شركة الانترنت للاسماء والارقام المخصصة.

7. مخلوف ,س .(2015, 6) .إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن .مجلة القانون والمجتمع ,(6) 226-244.

8. نواري ,أ.(2011) .تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية .دفاتر السياسة والقانون .52-27 ,(4)3 , Retrieved from : http://bit.ly/2kNH643

1. AFP. (2012, JUIN 21). AFP launches "the e-diplomacy hub", an innovative tool for exploring the world of digital diplomacy | AFP.com. Retrieved from Agence France presse: http://bit.ly/2m1ltgQ
2. Ganascia, J.-G. (2018). La souveraineté à l'ère du numérique: Rester maîtres de nos choix et de nos valeurs. Paris: CERNA. Retrieved from: http://bit.ly/2mv04Nn
3. Hillary Clinton. (2010). Remarks on Internet Freedom. Retrieved from U.S Department of State: http://bit.ly/2m1lyBa
4. Hocking, B., & Melissen, J. (2015). Diplomacy in the digital age. Clingendael, Netherlands Institute of International Relations.
5. Huang, K. (2017). State media criticism of Trump's 'addiction to Twitter diplomacy' signals China's frustration | South China Morning Post. South China Morning Post.
6. Lüfkens, M. (2018, july 10). THE 50 MOST FOLLOWED WORLD LEADERS IN 2018. (B. (. Wolfe), Producer) Retrieved july 07, 2019, from Twiplomacy: http://bit.ly/2kNHhfJ
7. McGillivray, K. (2014, 3). Give it away now? Renewal of the IANA functions contract and its role in internet governance. International Journal of Law and Information Technology, 22(1), 3-26.
8. Peter Apps. (2016). Commentary: Trump's brave new world of Twitter diplomacy - Reuters. Retrieved from Reuters global affairs columnist: https://reut.rs/2kMMRyY
9. Pinkerton, A., & Benwell, M. (2014). Rethinking popular geopolitics in the Falklands/Malvinas sovereignty dispute: Creative diplomacy and citizen statecraft. Political Geography. University of London, 38, 12-22.
10. Roberta, H. (2019). The Limits of Trump's Peace Through Strength Foreign Policy - Elsevier Weekblad. Retrieved from Elsevier Weekblad: http://bit.ly/2kYMuRF
11. Šimunjak, M., & Caliandro, A. (2019, 1 1). Twiplomacy in the age of Donald Trump: Is the diplomatic code changing? The Information Society, 35(1), 13-25.
12. Trump, D. J. (2016). Great Again: How to Fix our Crippled America. New York: Threshold Editions.
13. Zachary, B. (2018). President Trump really, really likes to make threats. Retrieved from CNN Politics: https://cnn.it/2m07Y0X